الأمم المتحدة ECA/RFSD/2024/L.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
8 April 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في الرسائل الرئيسية وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية واعتمادهما في سبيل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة

مشروع إعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية في سبيل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة

نحن، الوزراء الأفريقيين وكبار المسؤولين عن البيئة والتنمية المستدامة، والمالية، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطاقة، والزراعة، والأمن الغذائي، وإدارة الأراضي، والعدل، والإدارة العامة، والتعليم، والإحصاءات، والاقتصاد الرقمي، والعلم، والتكنولوجيا، ورؤساء وأعضاء وفود برلمانات، وخبراء ممثلين لحكومات ومنظمات حكومية دولية، والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي، والمجتمع المدني،

إذ نجتمع عبر الإنترنت وحضوريا في أديس أبابا من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤ في الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت عنوان: ''تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها' والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامةٍ ومرنة وابتكارية''،

وإذ نعرب عن تقديرنا لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد، ورئيسة وزراء أوغندا، السيدة روبيناه نابّانجا، ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة مونيك نسانزاباغانوا، على حضورهنَّ المنتدى،

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3

A-24-00517 (A)

وإذ نعرب عن امتناننا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، على قيامها بتنظيم المنتدى الذي تميّز بمناقشات مثمرة ورفيعة المستوى تناولت رصدَ وتقييمَ ما أُحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، وهي الهدف ١ بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان، والهدف ٢ بشأن القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف ١٣ بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره، والهدف ١٦ بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، والهدف ١٧ بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز بوجه خاص على خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ هذه، وتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، وصياغة واعتماد الرسائل الرئيسية وإعلان أديس أبابا، اللذين يهدفان إلى حفز العمل على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية لتسريع عملية التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وإلى أن يكونا بمثابة المساهمة الأفريقية الجماعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٤، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في نيويورك يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤،

وإذ نؤكد من جديد على البيان الوزاري الذي اعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين والنتائج الأخرى للدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي عُقدت في شلالات فيكتوريا، زمبابوي، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٢٤،[(١)] والنتائج المتفاوض عليها والقرارات الأخرى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنبثقة عن دورته الثامنة والعشرين، التي عُقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، والإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة في نيويورك يومي ١٨ و١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣،[(٢)] وإعلان نيروبي للقادة الأفارقة بشأن تغيّر المناخ والدعوة إلى اتخاذ إجراءات، المعتمد في قمة المناخ الأفريقية الافتتاحية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، وإعلان موروني للعمل المتعلق بالمحيطات والمناخ في أفريقيا الصادر عن المؤتمر الوزاري للمستقبل الأزرق بخصوص الاقتصاد الأزرق والعمل المناخي في إفريقيا، المعقود في موروني في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٣،[(٣)]

---

(١) E/ECA/CM/56/6

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٨، المرفق.

(٣) www.uneca.org/eca-events/sites/default/files/resources/documents/sro-ea/blue-future-conference-2023/Declaration%20English.pdf.

وإذ نرحب بالمناقشات التي جرت والقرارات التي اعتُمدت في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة يومي ١٧ و١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٤، التي حمل موضوعها عنوان ''تعليم أفريقي يواكب القرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلم الشامل والمستمر والجيد في أفريقيا ''،[٤]

وإذ نؤكد مجددا قرارَ الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اعتمدت بموجبه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،

وإذ نؤكد مجددا أيضا خطةَ عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،[٥]

وإذ نلاحظ بقلق شديد أن أفريقيا قد حادت، بعد قطعها نصف المدة المقررة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عن المسار المؤدي إلى تحقيق معظم غايات أهداف التنمية المستدامة، بل إنها تراجعت عن المستوى الذي بلغته في بعضها، علما بأنها تظل موطنا لنسبة ٥٥ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر، على النحو المشار إليه في ورقة القضايا المطروحة بشأن تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف، المقدمة في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،[٦] والتقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي المتعلق بالقضاء على الفقر، المقدم في الدورة العاشرة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالاستدامة. [٧]

وإذ نشير إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا: 'تعزيز أفريقيا ملائمة للأطفال'،

وإذ نرحب بما أُحرز من تقدم في إنجاز خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ واعتماد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطةَ السنوات العشر الثانية،

وإذ نرحب أيضا بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل باعتباره فرصة سانحة للنظر في كيفية إرساء الأسس لتعاون عالمي أكثر فعالية، والنهوض بتنفيذ الأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وتحديد سبل التصدي للتحديات الراهنة والتهديدات المحتملة في المستقبل،

وإذ نسلم بأهمية أصوات الشباب في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والعمليات التشاورية المؤدية إلى منتدى الشباب بشأن مؤتمر القمة المعني المستقبل، الذي يُعقد على هامش المنتدى الإقليمي، والموقف الأفريقي المشترك بشأن الشباب،

---

[٤] الاتحاد الأفريقي، 'المذكرة المفاهيمية بشأن التعليم باعتباره موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤'، الوثيقة EX.CL/1476(XLIV)Rev.1

[٥] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

[٦] /ECA/COE/41/4–E/ECA/CM/55/4

[٧] ECA/RFSD/2024/5/Rev.1.

وإذ نرحب بالميثاق الرقمي العالمي الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي يحمل عنوان 'خطتنا المشتركة' [٨] وإذ نتطلع إلى اعتماده في مؤتمر القمة وإلى المسعى المزمع اتخاذه فيه لتحديد المبادئ والأهداف والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن يتمحور حول الإنسان،

وإذ نشدد بقلق بالغ على الأخطار التي تهدد النمو الشامل والمستدام والقادر على الصمود الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار، وعدم كفاية التمويل المستدام، والمديونية الحرجة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتحويل الأرباح، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي وتلوثها، وانتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ نؤكد من جديد أن التصدي للتحديات الأمنية والالتزام بالسلام الدائم في جميع أنحاء القارة شرطان أساسيان لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الرئيسية لخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،

وإذ نشعر بالقلق إزاء التحديات الخطيرة التي تواجهها البلدان الأفريقية في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وارتفاع التكلفة التي تدفعها لتعبئة رأس المال من القطاع الخاص للاستثمار، رغم تعدد الصناديق ذات الصلة بالمناخ لتمويل مشاريع مناخية في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية والسياق الذي تحتاج فيه أفريقيا إلى ٢٫٨ تريليون دولار أمريكي لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا في العمل المناخي[٩] وإلى ١٫٦ تريليون دولار إضافية بحلول عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠،[١٠]

وإذ نلاحظ ما أُحرز من تقدم في أثناء الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك في مجال تمويل العمل المناخي والصكوك المتعلقة بالمناخ، وأسواق الكربون، والخسائر والأضرار، وكذلك أثناء الحوار بشأن أسواق الكربون الذي جرى على هامش الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة،

وإذ نذكّر 'بالإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة' الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،[١١]

وإذ نشير إلى التطورات من قبيل التوسع الحضري السريع، ونمو التشغيل الآلي والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وزيادة أعداد السكان من الشباب، وظهور أشكال جديدة من العمل، وعدم الإقرار والاهتمام على النحو اللائق بنُظُم الحماية الاجتماعية التقليدية غير الرسمية،

---

[٨] A/75/982.

[٩] Sandra Guzmán and others, "The state of climate finance in Africa: climate finance needs of African countries", Climate Policy Initiative (n.p., 2022).

[١٠] African Union Commission and Organisation for Economic Co-operation and Development, *Africa's Development Dynamics 2023: Investing in Sustainable Development* (Addis Ababa, African Union Commission: Paris, OECD Publishing, 2023).

[١١] Assembly/AU/Decl.5.(XXIV)

وتزايد أوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، وهي أمور تنطوي جميعها على انعكاسات تؤثر في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر،

وإذ نسلم بالجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرهم من الجهات المعنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وإذ نضع في اعتبارنا الدور الحاسم الذي يضطلع به الشباب والنساء في إحداث التحول في القارة،

فإننا:

١- نهيب بالمشاركين في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن ينظروا في الالتزامات التالية المتسقة مع أولويات أفريقيا واعتمادها، بوصفها جزءًا من ميثاق المستقبل المقرر طرحه في مؤتمر القمة:

(أ) في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وتمويل التنمية؛

'١' الحرص على إصلاح المؤسسات المالية العالمية والهيكل المالي العالمي بسرعة لجعلهما يفِيان بالغرض وقادرَين على خدمة مصالح أفريقيا والبلدان النامية في أماكن أخرى من العالم؛

'٢' الحرص على أن وجود آليات تمويل عالمية يمنح أفريقيا وغيرها من البلدان النامية إمكانية الحصول على تمويلٍ ميسر كافٍ ومنصف وموارد سوقية ميسورة التكلفة لتسريع التنمية المستدامة؛

'٣' تعزيز الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لسد الفجوة التي تعتري تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها؛[١٢]

'٤' إصلاح الحوكمة الضريبية الدولية؛

'٥' تعزيز الحوكمة الدولية في مجال القضايا الناشئة من قبيل إدارة موارد قاع البحر والفضاء الخارجي؛

'٦' التأكد من وجود روابط بين الأطر العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية للتنمية المستدامة المقاوِمة للصدمات والعملُ على تعزيزها واستدامتها وإبقائها قيد الاستعراض، والحرص على وجود تركيز واضح على تحقيق نتائج في الوقت المناسب وقابلة للقياس وذات نوعية جيدة بشأن التنمية المستدامة؛

'٧' وضع مقاييس واعتمادها وطرحها للاستخدام بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، تُسلِّم برَفاه الإنسان، وأصول المنظومات البيئية وسلامتها، ودور الاقتصاد غير الرسمي، والدمار البيئي الناجم عن

(١٢) United Nations, "United Nations Secretary-General's SDG stimulus to deliver Agenda 2030", policy brief, February 2023.

بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتَعكس هذه المسائل جميعا، ومن خلال القيام بذلك، تتم إعادة تحديد أساس الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية ومناطق أخرى من العالم، مع الأخذ في الاعتبار قيمة رأسمالها الطبيعي وخدماتها البيئية؛

(ب) فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين: مضاعفة الجهود بحزم لضمان السلام، مع التسليم بأنه شرط لا غنى عنه للأمن والحكم الرشيد والتنمية؛

(ج) فيما يخص الابتكار العلمي والتعاون الرقمي:

'١' التعجيل بتنفيذ مبادئ الاتفاق الرقمي العالمي الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة والدعوات التي تنادي باتخاذ إجراءات لسد الفجوة الرقمية في جميع أنحاء أفريقيا، وبناء منظومات بيئية رقمية آمنة وموثوقة، ومنح الأولوية للتنمية البشرية في صميم الحوكمة الرقمية العالمية للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي؛

'٢' اعتماد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين بوصفها شكلا من أشكال الحوكمة الرقمية التي تحمي الطبيعة العالمية القابلة للتشغيل البيني للإنترنت مع تعزيز الابتكار؛

'٣' وضع التكنولوجيا والابتكار في صميم جهود التعليم والتنمية في أفريقيا وضمان الاستخدامِ الشامل للجميع والمسؤولِ للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، لتعزيز استحداثِ فرص عمل أكثر، والحدِّ من الفقر، والأمنِ الغذائي، والقدرةِ على التكيف مع تغير المناخ، والعدالةِ، والمؤسسات القوية، والسلام، والاستقرار السياسي وتحسين تقديم الخدمات التعليمية والصحية؛

'٤' زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير في سبيل تلبية احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية والفرص والتحديات، وذلك جزئيا من خلال تعزيز الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي؛

'٥' تعزيز بناء القدرات الأساسية بواسطة التعاون الرقمي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الرقمي ثلاثي الأطراف، بهدف التعجيل بتطوير المعارف وتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد المالية ومرافق البحث؛

(د) فيما يتعلق بالشباب والأجيال القادمة؛

'١' الاستفادة من العائد الديمغرافي الناجم عن طفرة الشباب في أفريقيا وجني ثماره بفضل إجراءات من قبيل زيادة الاستثمار في جميع الأطفال والشباب وتمكينهم من خلال برامج وخدمات صحية

وتغذوية وتعليمية ميسورة التكلفة وسهلة المنال وشاملة ومنصفة وجيدة النوعية، بما في ذلك توفير الهوية القانونية والتعلم مدى الحياة وبدائل التنمية المستدامة، وتطبيق التكنولوجيات الرقمية للتعليم والتدريب المهني؛

'٢' إشراك الشباب والأطفال في الجهود الرامية إلى ضمان اتباع نُهُج قائمة على حقوق الإنسان ومتوازنة بين الجنسين في وضع السياسات والخطط والبرامج وترتيبات التمويل للتنمية المستدامة وتصميمها وتنفيذها واستعراضها والإبلاغ عنها؛

'٣' تعزيز آليات التفاعل بين الأجيال، بما في ذلك تبادل وجهات النظر بشأن الاستدامة، والتخطيط للإنصاف الاجتماعي وبين الأجيال ولعمليات الانتقال العادل في مجال الاستدامة، وتعزيز كل ذلك؛

(هـ) في مجال إحداث التحول في الحوكمة العالمية:

'١' بعثُ النشاط في النظام المتعدد الأطراف وضمان مشاركة أفريقيا وجنوب العالم مشاركة تتسم بمزيد من النشاط والفعالية وبصوت أقوى في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير والإدارة الاقتصادية العالمية؛

'٢' تعزيز الشفافية والمساءلة، إلى جانب مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين واتخاذ إجراءات على جميع مستويات الحكومة، في مجال صنع القرارات والحوكمة؛

'٣' بعثُ النشاط في الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال التنفيذ الشامل والسريع لقرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠ المتعلق بتعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة، من أجل تحسين تعبئة الموارد لصالح بلدان الجنوب العالمي لتمويل التنمية المستدامة الشاملة؛

٢- *تحث* أعضاءَ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكياناتِ لمنظومة الأمم المتحدة ومفوضيةَ الاتحاد الأفريقي ومصرفَ التنمية الأفريقي وشركاءَهم على مضاعفة الجهود لتنشيط المؤسسات والسياسات والخطط والبرامج وتوجيه التمويل لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وذلك بوسائل منها اعتماد حلول طموحة وجريئة وإجراءات عاجلة على جميع المستويات ومن جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز الاستعراضات الطوعية الوطنية ودون الوطنية القائمة على الأدلة والتأكد من إجرائها لتنفيذ أطر التنمية المستدامة العالمية والإقليمية ومتابعتها، وذلك لتحسين تكيُّفها

الفعال مع الأوضاع المحلية مع إدراج أولويات محددة السياق، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع وتوجيه التمويل وتعزيز المساءلة بشأن تحقيق نتائج قابلة للقياس في مجال التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز القدرات، وذلك بوسائل تشمل توفير أدوات لعمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ المتكاملة بشأن الجهود الرامية إلى إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتحقيق الاستدامة؛

(ج) وضعُ نُهُج شاملة تتسم بالابتكار وتعزيزها للحد من الفقر تعكس أوجه التفاوت من حيث الدخل ونوع الجنس والموقع الجغرافي وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والإقصاء، وتمكين الفئات الضعيفة، والحد من الوقوع عرضة للفقر، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل؛

(د) تعزيز الالتزام السياسي والقيادة الوطنية وتنشيط السياسات والاستثمار، بما في ذلك الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، ونُظم الدعم المالي والتكنولوجي للمزارعين بهدف إحداث تحول زراعي قادر على التكيف مع تغير المناخ، وإطلاق العنان لقوة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتعزيز النُّهُج القائمة على حقوق الإنسان للنظم الغذائية والتغذية الكافية؛

(هـ) الاستفادة من السوق الواسعة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وجدول أعمال المناخ العالمي بهدف تطوير سلاسل القيمة في المجال الصناعي وفي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في أفريقيا، وتنشيط القطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتسخير الموارد الطبيعية للقارة على نحو مستدام، بما في ذلك الأراضي والغابات والمعادن، وتنويع اقتصاداتها؛

(و) توسيق نطاق الوصول إلى البنية التحتية المادية والرقمية مثل أنظمة الري ومنصات الصناعات الزراعية والحرص على أن يكون شاملا للجميع، بهدف تحسين الإنتاجية وتقليص خسائر ما بعد الحصاد وتيسير الوصول إلى الأسواق، مع التركيز بوجه خاص على المزارعين الشباب والمزارعات ومجهزي الأغذية الزراعية؛

(ز) الوفاء بالالتزامات والتوصيات ذات الصلة الواردة في البيان الوزاري الذي اعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين والنتائج الأخرى المنبثقة عن الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والنتائج المتفاوض عليها والقرارات الأخرى التي اتخذتها الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، و'الإعلان السياسي' للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، و'إعلان نيروبي للقادة الأفارقة بشأن تغير المناخ والدعوة إلى اتخاذ إجراءات' الصادر عن قمة المناخ الأفريقية، و'إعلان موروني بشأن المحيطات والعمل المناخي في أفريقيا' ع، و'الإعلان الخاص لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة'؛

(ح) التنفيذ المتكامل للأطر الإقليمية من قبيل استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المرنة (٢٠٢٢-٢٠٣٢)'، و'الاستراتيجية وخطة العمل الأفريقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي'، و'خطة عمل الاقتصاد القاري الدائري لأفريقيا'، و'استراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا،[١٣] و'البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا'، و'مبادرة المناخ من أجل التنمية في أفريقيا'، و'مرفق الاستثمار الأفريقي القادر على التكيّف مع تغير المناخ' و'الإطار والمبادئ التوجيهية بشأن سياسة الأراضي في أفريقيا'؛[١٤]

(ط) تحديد موقف ونهج قارّيّين بشأن أسواق الكربون في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ي) وضع استراتيجيات ونُهُج ومبادرات وتنفيذها، مثل موجز السياسات الذي قدمه الأمين العام بعنوان 'خطة جديدة للسلام'،[١٥] لتعزيز نُهُج حقوق الإنسان في وضع السياسات الاقتصادية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والنزاعات، ومعالجة آثارها على الفئات الأكثر ضعفا؛

(ك) تعزيز الاستراتيجيات الحكومية والهياكل المؤسسية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم المصممة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من نزيف الموارد وتحسين احتمالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ هذه الأخيرة؛

(ل) تعزيز مؤسسات الحوكمة وسيادة القانون لحماية حقوق الإنسان وضمان المساواة في اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك للأطفال؛

(م) زيادة المعرفة، ومعالجة الفجوات في مجال المهارات، ووضع أطر للحوكمة، بما في ذلك السياسات المناسبة على مختلف المستويات، والاستثمار في الأنظمة والبنية التحتية، بما في ذلك الطاقة والربط بشبكة الإنترنت، بهدف دعم التنمية وضمان الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي لزيادة استحداث فرص العمل للجميع والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛

(ن) تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الدولي من مختلف المصادر والتأكد من تبسيطه، ومواءمة هذا التمويل مع الأولويات المالية، بهدف بلوغ عمليات الانتقال الخضراء والمستدامة والتنمية الشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة؛

(س) تعزيز القدرة على الاستفادة من الأدوات الابتكارية، بما في ذلك تحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة، والسندات الزرقاء الإقليمية، والأسواق الإقليمية للكربونِ وائتماناتِ التنوع البيولوجي ، ومحاسبة رأس المال الطبيعي، وتعبئة التمويل للتخفيف من حدة قضايا

(١٣) African Union and Inter-African Bureau for Animal Resources, *Africa Blue Economy Strategy* (Nairobi, 2019).

(١٤) African Union Commission, Economic Commission for Africa and African Development Bank, *Framework and Guidelines on Land Policy in Africa* (Addis Ababa, 2010).

(١٥) A/77/CRP.1/Add.8.

الديون وتمويل التنمية المستدامة؛

(ع) إحداث تحوّل في النظم الإحصائية وتحديثها، وذلك بوسائل منها الاستفادةُ من الإمكانيات التي تتيحها البياناتُ الضخمة، وعِلمُ البيانات والثورةُ الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لسد الفجوات على صعيد البيانات، وتعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وإدماج البيانات الجغرافية المكانية والإحصاءات، وتحسين سبل الوصول إلى البيانات المصنفة ذات النوعية الجيدة، وتنفيذ مبادرة التأثير الكبير المتعلقة بقوة البيانات التي تهدف إلى إطلاق العنان لعائد البيانات والإحصاءات،[١٦] ولتتبع التقدم المحرز وتعزيز السياسات والخطط الوطنية لتسريع عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، لضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب؛

(ف) تقديم المزيد من الدعم للجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال لمبادراتٍ من قبيل 'تحالف الديون التي يمكن تحملها'،[١٧] والاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية، وتحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة، والأسواق الإقليمية للكربون والتنوع البيولوجي، وبناء القدرات فيما يتعلق بالسندات الخضراء والزرقاء والمستدامة، ومبادرة الجدار الأزرق العظيم، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل، ومبادرة الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، والمركز الأفريقي لسياسات الأراضي، بهدف تعبئة المزيد من التمويل الأخضر والمستدام، وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إلى حد كبير، وتحقيق نتائج قابلة للقياس بشأن التنمية المستدامة؛

(ص) تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين والاستفادة من تدخلاتهم ومساهماتهم، بمن في ذلك النساء والشباب والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرون، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي، في التنمية المستدامة؛

٣- *تطلب* من منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية العمل، بالتعاون مع الكيانات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها على الصعيدين العالمي والإقليمي معا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وغيره من المصارف الأفريقية المتعددة الأطراف، وشركاء آخرين، على إعداد دعم قوي ومنسق ومحدد الهدف وتقديمه لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية إحداث تحول ملموس في النظم الغذائية ونُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والربط والإدماج الرقميين، وأنظمة التعليم، وإيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث؛

٤- *تطلب* من حكومة موريتانيا تقديم الرسائل الرئيسية وهذا الإعلان باسم أفريقيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المزمع عقده تحت رعاية المجلس

[١٦] أُطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ في قمة أهداف التنمية المستدامة.

[١٧] بمبادرة من وزارة المالية المصرية أثناء الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٤، وإلى مؤتمر القمة المعني المستقبل، المقرر عقده في نيويورك يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، وإلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته التاسعة والعشرين، المقرر عقدها في باكو في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، وفي المنتديات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، من أجل الدعوة إلى تسريع عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، لا سيما خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ هذه الأخيرة.